أحكام دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس

وَأَعْطِ لاَ مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

س١٣- اذكر أحكام دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس .

ج١٣- إذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس بَقِيت (لا) على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التى سبق ذكرُها ؛ فتقول : أَلاَ رجلَ قائمٌ ؟ وأَلاَ غلامَ رجلٍ قائمٌ ؟ وأَلاَ طالعاً جبلاً ظاهرٌ ؟

وكذلك حكم المعطوف، والنعت بعد دخول همزة الاستفهام كحكمهما قبل دخولها، وهذا هو قول ابن مالك فى هذا البيت، وهو قول فيه تيسير وإيضاح ، ويذكر ابن عقيل أنَّ فى المسألة تفصيل ، وذلك على النحو الآتى :

١- إذا قُصِد بالاستفهام التوبيخ ، نحو : أَلاَ رُجُوعَ وقَدْ شِبْتَ ؟ أو قُصِد به الاستفهام عن النّفى ، نحو : أَلاَ رجلَ قائمٌ ؟ فالحكم حينئذ كما ذكر ابن مالك (أى : لها سائر الأحكام السابق ذكرُها) .

٢- إذا قُصِدَ بـ (أَلاَ) التَّمَنِّى وهو كثير، نحو : أَلاَ ماءَ ماءً بارداً؟ ونحو: أَلاَ مالَ فَأُساعدَ المحتاج ؟ .فمذهب المازنى : أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ، كما ذكر ابن مالك .

ومذهب سيبويه : أنه يبقى لها عملها فى الاسم ، ولا يكون لها خبر ، ولا يجوز إلغاؤها ، ولا يجوز رفع التابع النعت ، أو العطف مراعاة لمحل لا واسمها ؛ لأن مذهب سيبويه ومن معه : أَلاَّ يُتْبَع اسمها إلا على اللفظ خاصة ؛ فقولهم : ألا ماءَ ماءَ بارداً ؟ كلمة (ماءَ) الثانية نعت للأولى مبينة على الفتح ؛ لأنها بمنزلة المركَّب المزجى مع اسم (لا) ويمتنع رفعها عند

سيبويه إذا راعَيْتَ محل لا مع اسمها . ويجوز رفعها عند المازنى على اعتبار محل لا مع اسمها وهو الابتداء ، ويتعيَّن تنوين (بارداً) لأن العرب لم تُركِّب أربعة أشياء .

س١٤- قال الشاعر :

أَلاَ ارْعِـوَاءَ لِمَـنْ وَلَّـتْ وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

وقال الآخر :

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدُ إِذَا أُلاَقِى الَّذِى لاَقَاهُ أَمْثَالِى

وقال الآخر:

أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ

عين الشاهد فى الأبيات السابقة ، وما وجه الاستشهاد فيها ؟

ج١٤- الشاهد والإعراب فى البيت الأول : ألا ارعواءَ . وجه الاستشهاد : أبقى الشاعر عمل لا النافية للجنس مع دخول همزة الاستفهام عليها ؛ لأنه قَصَد التوبيخ والإنكار .

الاعراب: (ألا) الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس، وقصد بالحرفين جميعا التوبيخ والانكار (ارعواءَ) اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب لأنه اسم مفرد ، لمن " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر(لا)

الشاهد والإعراب فى البيت الثانى : ألا اصطبارَ . وجه الاستشهاد : قوله " ألا اصطبارَ " حيث عامل " لا " بعدد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام، ومن " لا " النفى، فيكون معنى الحرفين معا الاستفهام عن النفى، وبهذا البيت يندفع ما ذهب

إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع، وكون الحرفين (معا) ؟ دالين على الاستفهام عن النفى فى هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد، لان مراد الشاعر أن يسأل: أينتفى عن محبوبته الصبر إذا مات، فتجزع عليه، أم يكون لها جلد وتصبر؟

الاعراب: (أَلَا) الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس (اصطبار) اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب " لأنه اسم مفرد، (لسلمى) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا

الشاهد والإعراب فى البيت الثالث : (ألا عُمْرَ). وجه الاستشهاد : حيث أريد بالاستفهام مع (لا) مجرد التمنى، وهذا كثير فى كلام العرب، ومما يدل على كون

(أَلَا) للتمنى فى هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية فى جوابه.

الاعراب: (ألا) كلمة واحدة للتمنى، ويقال: الهمزة للاستفهام، وأريد بها التمنى ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا (عُمْرَ) اسمها " مبنى على الفتح فى محل نصب.